وزارة العدل

استراتيجية الإعلام والتواصل لقطاع العدالة في الأردن

٢٠١٨-٢٠٢١

جدول محتويات (الفهرس)

مقدمة ٣

١. خلفية عامة..... ..... ٣

٢.ركائز الخطاب الإعلامي.. ..... ٣

٣.أهمية الخطة الاستراتيجية الإعلامية للسلطة القضائية.... ..... ٦

١- مراجعة الخطط الوطنية والقطاعية ٧

٢- نتائج استطلاعات الرأي... ..... ٨

٣- التحليل الرباعي (SWOT Analysis) لقطاع العدالة ١٠

أولاً: نقاط القوة في البيئة الداخلية لقطاع العدالة ١٠

ثانياً: نقاط الضعف في البيئة الداخلية لقطاع العدالة ١١

ثالثاً: الفرص في البيئة الخارجية لقطاع العدالة ١١

رابعاً: التهديدات في البيئة الخارجية لقطاع العدالة ١٢

رؤية ورسالة واهداف الخطة الاستراتيجية للاتصال والإعلام لقطاع العدالة ١٤

الرؤية ١٤

الرسالة ١٥

القيم الجوهرية ١٦

الأهداف الاستراتيجية ١٦

مسودة الخطة الاستراتيجية للإعلام والاتصال

مقدمة

١. ***خلفية عامة***

لقد تولت وزارة العدل لسنوات طويلة مسؤولية الإعلام والاتصال في الجهاز القضائي، وقامت بوضع استراتيجية الاتصال والعلاقات العامة كخطة إعلامية استهدفت رفع مستوى وعي العامة بدور الجهاز القضائي وجهود الإصلاح والتطوير، وقد تم تنفيذ الخطة على مرحلتين، المرحلة الأولى وتشمل العام الأول (حزيران ٢٠٠٦-٢٠٠٧) والمرحلة الثانية وتشمل العامين الثاني والثالث (حزيران ٢٠٠٨-٢٠٠٩). وتركزت الجهود في الخطة على إنشاء الموقع الإلكتروني لوزارة العدل والمجلس القضائي والمعهد القضائي وأتمتة وحوسبة أعمال المحاكم لتسهيل تدفق المعلومات.

ركز العمل خلال المرحلة الأولى على البناء المؤسسي، أي إنشاء مديرية الاتصال والعلاقات العامة وصياغة البروتوكولات والإجراءات وإعداد آليات التنسيق بين وزارة العدل والمجلس القضائي والشركاء ذوي العلاقة، إلى جانب ضمان دعم القادة لأنشطة هذه المديرية وفتح قنوات الاتصال ثنائي الاتجاه. أما المرحلة الثانية فتركز العمل فيها على ترسيخ وجود المديرية وتوسيع قدرة المجلس القضائي والنظام القضائي والمعهد القضائي الأردني على التخطيط لأنشطة الاتصال وتنفيذها.

٢. ***لم يكن للمجلس القضائي جسم إعلامي يتولى مسؤولية إدارة عملية الإعلام والاتصال، حتى صدور نظام الامانة العامة للمجلس القضائي رقم(١٢٣) لسنة (٢٠١٧) الصادر بمقتضى المادة (٤٨/أ) من قانون استقلال القضاء رقم(٢٩)لسنة(٢٠١٤) والذي تم بموجبه انشاء وحدة الاعلام والاتصال وهي الجهة المتخصصة بالاعلام القضائي وقد اقتصر دوره على إصدار مجلة قضائية، ولم يتم رفد هذا القسم بالمؤهلات المطلوبة ليتولوا إدارة الإعلام والاتصال وفقاً لخطة محددة ومدروسة.***

ركائز الخطاب الإعلامي

يستند الإطار المرجعي للخطاب الإعلامي لمؤسسات العدالة (المجلس القضائي، وزارة العدل، المعهد القضائي) على ثلاثة ركائز أساسية، وتشكل التزاما وطنياً لا يجوز تجاوزها أو الانحراف عنها وهي:

الركيزة الاولى

تستند على البنية الدستورية والتشريعية التي تؤكد على استقلالية السلطة القضائية ومن واجب جميع المؤسسات الحكومية والإعلامية وغيرها من المؤسسات والأفراد احترام ومراعاة استقلال السلطة القضائية التي تتولاها المحاكم على إختلاف أنواعها ودرجاتها وتصدر جميع الأحكام دون تحيز وعلى أساس الوقائع ووفقاً للقانون، كما أن القضاة مستقلون لا سلطان عليهم في قضائهم لغير القانون كضمان لحماية الحقوق والحريات العامة والخاصة. وعلى الرسائل الملكية السامية الموجهة للعدالة والحكومة المتعلقة بالحوكمة الرشيدة والقضاء كحارس للعدالة وضامن للحرية وسيادة القانون، وكان آخرها الورقة النقاشية

السادسة لصاحب الجلالة الملك عبد الله الثاني المعظم في ١٦/ تشرين الاول/٢٠١٦ ورسالة جلالة الملك الى اللجنة الملكية لتطوير الجهاز القضائي وتعزيز سيادة القانون في ١٨/ تشرين الاول ٢٠١٦. والتي تؤكد على ما يلي:

١. سيادة القانون عماد الدولة المدنية التي تحتكم الى الدستور والقوانين التي تطبق على الجميع دون محاباة، وهي دولة المؤسسات التي تعتمد الفصل بين السلطات وتركز على السلام والتسامح والعيش المشترك، وضامنة للتعددية واحترام الرأي الاخر وتحمي أفراد المجتمع بغض النظر عن انتمائهم الديني أو الفكري، وتحمي الحقوق وتضمن الحريات وتكرس التسامح وتحفظ حقوق المرأة والأقليات. وسيادة القانون على الجميع هي أساس الإدارة الحصيفة وخضوع الجميع – أفراداً ومؤسسات وسلطات – لحكم القانون والتي تعتمد على العدالة وتكافؤ الفرص أساساً في نهجها، والمساواة والشفافية والمساءلة على جميع مؤسسات الدولة وأفرادها دون استثناء.
٢. تطوير الجهاز القضائي أساس لتعزيز سيادة القانون وتعزيز البيئة القضائية الفاعلة والنزيهة وتهيئة بنية عصرية تليق بالقضاء وتوفير كوادر متخصصة وتشريعات تعمل على تسريع عملية التقاضي وترسيخ ثقافة النزاهة في الجهاز القضائي.

الركيزة الثانية

هي مساهمة مؤسسات العدالة بالشراكة مع المؤسسات الإعلامية والشركاء الاخرين في تطوير الوعي بالثقافة القانونية للمواطنين بمختلف أعمارهم بإعتباره واجب وطني وأخلاقي. والعمل على نيل ثقة المواطن من خلال تسهيل حصوله على المعلومات الصحيحة التي يحتاجها، باعتبارها مفتاح الثقة بين مؤسسات العدالة والمواطن وتعريفه بالحقوق والواجبات والحريات الأساسية، وأساسيات عمل العدالة وسير إجراءات الدعوى، وبدور مؤسسات العدل وجهودها في تحقيق العدالة للجميع. ويتطلب ذلك تعزيز مشاركة المواطن في السياسات والقرارات التي تتخذ في مؤسسات العدالة وتمكينه من متابعة وتقييم أدائها من خلال تفعيل منهج الاتصال والتبادل بينهما. لتحقيق ذلك يجب العمل على ما يلي:

١. فتح قنوات اتصال دائمة بين مؤسسات العدالة والأطراف المعنية بتنمية ثقافة الوعي بالقانون وعلى رأسهم المؤسسات الإعلامية، بالتركيز على المؤسسات الثقافية ومؤسسات التعليم ولتشمل جميع المراحل التعليمية بما فيها التعليم الجامعي من خلال المناهج الدراسية.

٢. التركيز على مراكز الشباب كإحدى أهم أولويات مؤسسات العدالة في نشر ثقافة الوعي بالقانون بين صفوف الشباب بخطاب إعلامي واضح منهجه ترسيخ قيم الديمقراطية ومبادئ احترام الدستور والقوانين وأحكام القضاء واستقلاله وقيم سيادة القانون والمواطنة وحقوق الإنسان وحرياته الأساسية وكرامته الإنسانية.

٣. فتح قنوات اتصال دائمة بين مؤسسات العدالة مع منظمات المجتمع المدني. انطلاقا" من إدراك مؤسسات السلطة القضائية للدور المحوري التي تقوم به مؤسسات المجتمع المدني في ترسيخ قيم الديمقراطية في الأردن، لكونها تمثل حالة الوعي الجماهيري بأهمية الدور المدني فى تعليم مفردات الوعى بالقانون من أجل تعزيز سيادة القانون، ونبذ ثقافة العنف والتعصب إلى ثقافة التسامح وقبول الآخر فى إطار مفهوم الوطن الواحد باعتباره من أهم مقومات الثقافة القانونية التى يكتسبها الإنسان فى إطار عمليات التنشئة الإجتماعية والسياسية.

الركيزة الثالثة

تتعلق بمأسسة العلاقة بين مؤسسات العدالة ومؤسسات الإعلام والاتصال، باعتبارهم قادرين على الدفع بقيم العدالة وسيادة القانون والحرية والمساواة وإعلائها. استنادا إلى الهوية الإعلامية في الرؤية الملكية التي وردت في وثيقة الإعلام الأردني بتاريخ ٨/كانون الثاني/٢٠٠٣، والتي تؤكد على دعم استقلالية مؤسسات الإعلام وإدارتها وتمكينها من التعبير عن الوطن بكافة فئاته وأطيافه وعكس إرادته. وشملت الرؤية سياسات بناء الثقة والهوية الإعلامية ودعم وتعزيز التشريعات والأطر المؤسسية التي تخدم الإعلام.

شكل رقم (١) – ركائز الخطاب الإعلامي لمؤسسات العدالة

٣. ***أهمية الخطة الاستراتيجية الإعلامية للسلطة القضائية***

أولى جلالة الملك عبد الله الثاني اهتماماً كبيراً بالقضايا الإعلامية وركز في حلقاته النقاشية العديدة ورؤيته حول أهمية الإعلام في حياة المواطن الأردني من جميع النواحي الإجتماعية والإقتصادية والثقافية والتربوية، وطالب الإعلام بالكشف عن الحقائق وتقديم المعلومة الصحيحة للقضايا التي تخدم المواطن وبكل تجرد وموضوعية.

وتركز أهم الملامح السياسة الإعلامية في الرؤية الملكية على سياسات بناء الثقة، وبناء الهوية الإعلامية وتطوير الصناعة الإعلامية، وتعزيز التشريعات والأطر المؤسسية الناظمة للإعلام والأخلاقيات الإعلامية. حيث أن الوعى بالثقافة القانونية، هي العنصر الرئيسي لبناء ثقة المواطن بالقضاء وتعزز مفهوم سيادة القانون على الجميع. فالغاية من وعي المواطن بالثقافة القانونية هي معرفته بأن العلاقات الإجتماعية والإقتصادية والثقافية والحياتية في مجتمعه قائمة على مفاهيم قانونية يتأثر ويؤثر بها، لذا عليه أن يؤمن بها ويتبناها ويعتبرها قيمة من القيم التي يحترمها، وأن يتعامل مع حقوقه وواجباته وفقا لمضمونها.

وفي هذ السياق فإن الاستراتيجية الإعلامية للسلطة القضائية المنبثقة عن التوصيات في تقرير اللجنة الملكية لتطوير الجهاز القضائي، وتعزيز سيادة القانون شباط /٢٠١٧ ستشكل عنصراً رئيسياً في نشر رسالة الجهاز القضائي إلى أوسع فئات المجتمع.

وعلى ذلك تكمن أهمية هذه الاستراتيجية بما يلي:

١. توصيل رسالة مؤسسات العدالة لضمان فهم المجتمع للسياسات والأهداف الاستراتيجية للجهاز القضائي كما وردت في تقرير اللجنة الملكية في شباط ٢٠١٧ ودورها في ترسيخ أسس العدل وسيادة القانون في المجتمع.

٢. حشد الدعم من أجل تنفيذ برامج الخطة الاستراتيجية المتعلقة بتوعية الجمهور وخلق بيئة قضائية مواتية تعزز ثقتهم بالقضاء وسيادة القانون.

٣. تعزيز منظومة النزاهة والمساءلة والرقابة الداخلية وتوفير المعلومات الموثقة للجمهور عن أعمال السلطة القضائية، وإلقاء الضوء على جهود الإصلاح التي تقوم بها الدولة في تعزيز استقلال القضاء والاستقلال الفردي للقاضي والتعديلات الدستورية وغيرها..

٤. وبناء العلاقة بين مؤسسات العدالة والمؤسسات الإعلامية على أساس الشراكة والتعاون والإحترام المتبادل وضمان حرية الاعلام في التعبير والتغطية الاعلامية لشؤون القضاء ودون تأثير على استقلال السلطة القضائية وقرارات القضاة في إطار خطة عمل مشتركة تتولى مسؤولية نشر الوعي القانوني في المجتمع وتعزيز سيادة القانون والحماية القانونية للحقوق والحريات والتمكين للوصول الى العدالة.

٥. الكشف عن المشاكل والتحديات والتجاوزات التي تواجه تنفيذ توصيات اللجنة الملكية وتصحيح مسارات العمل في الوقت والمكان المناسبين، ودعم وإبراز الإنجازات وقصص النجاح في عمل السلطة القضائية.

منهجية تطوير الخطة الاستراتيجية للإعلام والاتصال لقطاع العدالة

بناءا" على توجيهات من المجلس القضائي ووزارة العدل والمعهد القضائي بإعداد خطة استراتيجية للإعلام والاتصال وخطط تنفيذية للسنوات الخمس القادمة (٢٠١٨-٢٠٢١) للوصول إلى الأهداف المشتركة وتحقيق الرؤية الملكية المتعلقة بعلاقة الإعلام بالقضاء، وتوصيات اللجنة الملكية لتطوير القطاع القضائي وتعزيز سيادة القانون وتحقيق أهداف الخطة الاستراتيجية لقطاع العدل (٢٠١٧-٢٠٢١)، فقد تم تشكيل لجنة مركزية مكونة من مؤسسات العدل (المجلس القضائي ووزارة العدل والمعهد القضائي) من مختلف المديريات والاختصاصات يرأسها قاض، كإطار تنظيمي يتولى مسؤولية الإعلام والاتصال وإعداد الخطة الاستراتيجية وخطط العمل. وقد شارك في اللجنة خبراء في التخطيط الاستراتيجي من مشروع سيادة القانون الممول من الوكالة الأمريكية للتنمية والمشروع الأوروبي لتطوير قطاع العدالة. وقد روعي في اختيار أعضاء اللجنة أن يكونوا من ذوي الخبرة والمدربين على إعداد الخطط الاستراتيجية وخطط العمل لتكون نواة لإطار تنظيمي متخصص في مجال الإعلام والاتصال.

تولت اللجنة الإشراف المباشر على تحليل البيئة الداخلية والخارجية لمؤسسات قطاع العدل الثلاث في مجال الإعلام والإتصال، من خلال جمع المعلومات التاريخية ودراستها وتحليلها، والإطلاع على الدراسات المسحية التي نفذت حديثاً للتعرف على توجهات الجمهور الأردني والجهات ذوي العلاقة بالقضاء، من أجل جسر الفجوة المعرفية في الثقافة القانونية والتعرف على مواطن الضعف والقوة في الخطاب الإعلامي والتحديات التي تواجه نشر الثقافة القانونية والقضائية لدى الجمهور المستهدف ومختلف الفئات ذوي العلاقة وتيسير عملية الاتصال والتوصال معها.

وقد قامت اللجنة بإعداد الخطة الاستراتيجية بالاعتماد على :

١ - مراجعة الخطط الوطنية والقطاعية

وتشتمل هذه الخطط على سبيل المثال لا الحصر على:

١ -الخطة الاستراتيجية لقطاع العدالة للأعوام ٢٠١٧-٢٠٢١.

٢ -السياسة الإعلامية في الرؤية الملكية خلال الفترة ما بين ١٩٩٩-٢٠١٧ الواردة في كتاب التكليف والرسائل الموجهة لمختلف الجهات، وفي الأوراق النقاشية الستة المتعلقة بالإعلام وسياسة بناء الثقة وبناء الهوية الإعلامية وتنمية الصناعة الإعلامية، وتعزيز التشريعات والأطر المؤسسية وتنمية الموارد البشرية والأخلاقية الإعلامية.

٣ -الخطط الاستراتيجية للإعلام والاتصال السابقة، وخطط العمل وتقييمات الإنجاز للوصول للأهداف سواءا" لوزارة العدل أو لقطاع العدل ككل.

٤ -توصيات اللجنة الملكية الواردة في تقريرها الصادر في شباط ٢٠١٧، والتركيز على الإجراءات وآليات التنفيذ في الأنشطة والتدخلات الإعلامية التي تخص القطاع القضائي.

٥ -وثيقة رؤية الأردن ٢٠٢٥، والتي أفرزت حيزاً كبيراً للإعلام ودوره في تعزيز الثقة بمؤسسات القضاء وسيادة القانون.

٦ -وثيقة منظومة النزاهة الوطنية، ودور الإعلام والاتصال بها.

٧ -التغير على الهياكل التنظيمية المتعلقة بالإعلام في القطاع القضائي، من حيث دورها والمهام الوظيفية للمعنيين بالإعلام وإنجازاتهم، والمشاكل والتحديات التي واجهوها أثناء قيامهم بعملهم.

٢ - ***نتائج استطلاعات الرأي***

تم تنفيذ ثلاث دراسات لاستطلاع الرأي في العامين ٢٠١٦ و ٢٠١٧ بتمويل من الوكالة الأمريكية للتنمية لصالح الجهاز القضائي حول توجهات المحامين ومستخدمي المحاكم (مراجعين وطالبي خدمة ومتقاضين)، وكذلك توجهات الجمهور الأردني حول ثقتهم بالقضاء وعدالة أحكامه وثقتهم بالمحامين وبيئة المحاكم، وإجراءات التقاضي ومدى توفر المعلومات التي يحتاجونها للقيام بأعمالهم.

وقد أظهرت نتائج هذه الدراسات وجود فجوة بين الجهاز القضائي والمواطنين، تمثلت في غياب الثقة وعدم الفهم لطبيعة عمل مؤسسات العدالة والقائمين عليها وعدم الفهم للقوانين والتشريعات الناظمة لعملها وجمهورها المنتفعين من خدماتها في ظل غياب المعلومات وضعف التواصل بين جميع الأطراف.

وقد شملت هذه الدراسة فئتين:

أولاً: مستخدمي المحاكم (محامين ومتقاضين وطالبي خدمات المحاكم)

حيث تم استهداف عينة عشوائية من المحامين المزاولين للمهنة عددها ٦٢٢ محامي، وعينة أخرى من مراجعي المحاكم عددها ١٠٣٨. وأكدت نتائج الدراسة على وجود بعض الضعف في التواصل بين مؤسسات العدالة وجمهور مستخدمي المحاكم من المحامين والمراجعين بغرض الحصول على خدمة أو بغرض التقاضي. وبرز ذلك من خلال وجود نقص في المعلومات التي يحتاجونها خلال مراجعتهم وانعدام الثقة بين المراجع والموظفين أو سرعة الحصول على حقوقهم وإنجاز معاملاتهم أو عدم وجود الشفافية والنزاهة.

ويوضح المربع رقم (١) ملخص نتيجة هذا الاستطلاع

مربع (١) – أهم نتائج استطلاع الرأي بالثقة بالقضاء – عينة مستخدمي المحاكم

- ٤٧,٧% من المحامين يعتقدون أن الحصول على المعلومات التي يحتاجونها خلال مراجعتهم إلى المحاكم ليست سهلة.
- ٧٢,٧% من المحامين يعتقدون بوجود الواسطة والمحسوبية.
- ٣١,١% من المراجعين وطالبي خدمات المحاكم لن يلجأوا إلى المحاكم النظامية إذا كان لهم حق تجاه الغير.
- ١٧,٤% من المراجعين سيلجأون للقضاء العشائري و ١٠,٣% منهم سيلجأون للحصول على حقوقهم بأيديهم،
- ٢٠% من المراجعين لن يذهب للشهادة إذا طلب منهم، بسبب إضاعة الوقت في المحاكم أو الخوف من توريطهم أو القناعة بعدم وجود فائدة ترجى من شهادتهم.
- ٦٣,٢% من المراجعين ليس لديهم معرفة بكيفية سير إجراءات التقاضي.
- ٣١,٢% من المراجعين يعتقدون أن المواطن لا يستطيع الوصول إلى العدالة بسهولة.
- نسبة ٢٠% من المواطنين يعتقدون أن القضاء في الأردن غير مستقل.

ثانياً: الجمهور الأردني (عينة وطنية)

حيث تم استهداف عينة عشوائية مثلت جميع فئات السكان في المملكة في سن ١٨ فأكثر من الذكور والإناث، بلغ عددها ٣٢٣٠ شخص نسبة الذكور ٤٨% منهم ونسبة الإناث ٥٢%.

ويوضح المربع رقم (٢) ملخص نتيجة هذا الاستطلاع

- ٥٠,٧% من المواطنين لا يعرفون معنى سيادة القانون.
- ٢٣,٣% من المواطنين أكد على أنه لن يلجأ للمحاكم في حال كان لهم حق تجاه الغير، بل سيلجأ إلى القضاء العشائري، أو أنهم لن يفعلوا أي شيء. ونسبة ١٧,٥% لن يذهبوا للشهادة في المحكمة في حال طلب منهم. ونسبة ١٨,٩% يعتقدون أن المواطن لا يستطيع الوصول إلى القضاء بسهولة.
- ٤٧,٩% من المواطنين يعتقدون أن النساء تواجه عوائق في الوصول إلى القضاء.
- ٣٦,٢% من المواطنين يعتقدون أن القضاء لا يستطيع وقف القرار غير العادل الذي تتخذه الحكومة بحق الأفراد.
- ٢٠% من المواطنين يعتقدون أن القضاء في الأردن غير مستقل.
- ٢٦,٨% من المواطنين لا يعرفون ما المقصود بالنزاهة، و ٥٥,٨% من المواطنين لا يعرفون معنى الشفافية في الأداء الحكومي .
- ٤٩,٧% من المواطنين يعتقدون أن وسائل الإعلام العامة (التلفزيون والإذاعة و الصحف) لا تستطيع التعبير عن آرائها ضد سياسات وإجراءات الحكومة دون خوف من العقوبة.

مربع (٢) – أهم نتائج استطلاع الرأي بالثقة بالقضاء – العينة الوطنية

٣ - ***التحليل الرباعي (SWOT Analysis) لقطاع العدالة***

والذي يشمل تحليلاً شاملاً للبيئة الداخلية متمثلاً في أهم نقاط الضعف والقوة فيما يتعلق بالاتصال والإعلام الخاص بقطاع العدالة، بالإضافة إلى تحليل شامل و معمق للبيئة الخارجية متمثلاً في أهم الفرص والتهديدات المتعلقة بهذا الموضوع.

و قد تم إجراء التحليل بالتشارك بين أعضاء اللجنة المشكلة لإعداد الخطة الإستراتيجية من خلال عدد من الإجتماعات المخصصة لهذا الغرض.

وعلى الرغم من وجود نقاط ضعف في البنية الداخلية لمؤسسات العدالة في مجال الإعلام والاتصال، إلا أن هناك أيضا العديد من نقاط القوة المحفزة والداعمة للسلطة القضائية والفرص المتاحة للنهوض بالقضاء إعلامياً وتحسين الصورة لدى الجمهور والتعريف بدور السلطة القضائية في إرساء أسس العدالة وسيادة القانون على الجميع ودورها في التنمية الشاملة.

وفيما يلي عرض لأهم نتائج التحليل:

أولاً: نقاط القوة في البيئة الداخلية لقطاع العدالة

هناك العديد من نقاط القوة المحفزة والداعمة للسلطة القضائية والفرص المتاحة للنهوض بالقضاء إعلامياً وتحسين الصورة لدى الجمهور، والتعريف بدور السلطة القضائية في إرساء أسس العدالة وسيادة القانون على الجميع ودورها في التنمية الشاملة.

و تتمثل أبرز نقاط القوة في:

١. يوجد نظام الامانة العامة للمجلس القضائي رقم(١٢٣) لسنة (٢٠١٧) الصادر بمقتضى المادة (٤٨/أ) من قانون استقلال القضاء رقم(٢٩)لسنة(٢٠١٤) والذي تم بموجبه انشاء وحدة الاعلام والاتصال وهي الجهة المتخصصة بالاعلام القضائيوجود الرغبة لدى قطاع العدالة ممثلاً بكافة أطرافه (المجلس القضائي، وزارة العدل والمعهد القضائي) بتعزيز التواصل مع الجمهور بشكل عام ومع الإعلام ومؤسسات المجتمع المدني بشكل أكثر تحديداً، وينعكس ذلك في الخطط الاستراتيجية لهذه الجهات والتي اشتملت على محاور بصيغ مختلفة للاتصال والإنفتاح على الإعلام.
٢. تركيز تقرير اللجنة الملكية لتطوير الجهاز القضائي وتعزيز سيادة القانون على نشر ثقافة الوعي القانوني لدى المواطنين والمسؤولين والإعلام بأهمية سيادة القانون واستقلال القضاء، فضلاً عن ضرورة الانفتاح المنضبط من قبل المجلس القضائي على الإعلام.
٣. وجود نية لدى الحكومة لتوفير الموارد البشرية والمالية الضرورية لدعم المجلس القضائي ومؤسسات العدالة بشكل عام لممارسة دورها وفقاً لتوصيات اللجنة الملكية لتطوير القضاء، ورفد المجلس القضائي بالموارد اللازمة للقيام بالأعمال المنوطة به.
٤. وجود مساقات تدريبية حول حرية الرأي والإعلام في برنامج تدريب القضاة لدى المعهد القضائي الأردني.

٦- التمويل المقدم من الدول المانحة لدعم المشاريع المختلفة للقضاء

ثانياً: نقاط الضعف في البيئة الداخلية لقطاع العدالة

أبرز نقاط الضعف هي:

١. ضعف البنية المؤسسية لدى مؤسسات قطاع العدالة فيما يتعلق بالتواصل مع الجمهور والإعلام، ويتمثل هذا الضعف في عدم وجود مكتب إعلامي متخصص للسلطة القضائية والناطق باسمها يتولى مأسسة التعاطي القضائي مع الإعلام، فضلاً عن عدم وجود ناطق إعلامي متخصص رسمي في السلطة القضائية قادر على التعامل مع وسائل الإعلام.

٢. عدم توفر خطاب إعلامي واضح ملتزم بالثوابت والمرجعيات القضائية أو بسياسة إعلامية واضحة ومعتمدة ومنشورة لمؤسسات العدالة.

٣. غياب برامج التدريب للكادر القضائي حول كيفية التعامل مع وسائل الإعلام.

٤. عدم وجود نشرات صحفية متخصصة في الشؤون القضائية تصدر رسمياً عن مؤسسات العدالة.

٥. عدم وجود خطة إعلامية بخطاب إعلامي واضح موجه للجمهور لتعريفها بدور السلطة القضائية في نشر العدل وتحقيق سيادة القانون على الجميع، وآليات معتمدة للتواصل مع المؤسسات الإعلامية والإعلاميين.

٦.

ثالثاً: الفرص في البيئة الخارجية لقطاع العدالة

أبرز الفرص المتاحة حالياً والتي يمكن استغلالها لتعزيز التواصل بين مؤسسات العدالة والجمهور والإعلام هي:

١ -توفر الإرادة السياسية على أعلى المستويات بدعم قطاع العدالة وتعزيز مفوم سيادة القانون واستقلال القضاء، ويتجلى ذلك أساساً في توصيات اللجنة الملكية لتطوير الجهاز القضائي وتعزيز سيادة القانون والتي أفردت مساحة واسعة في تقريرها للجوانب المتعلقة بتعزيز التواصل بين المجلس القضائي والمؤسسات الإعلامية.

٢ -الاهتمام الكبير الذي يوليه جلالة الملك عبد الله الثاني بالإعلام والاتصال ودوره الريادي في ايصال المعلومات الصحيحة التي تخدم المواطن والوطن بكل تجرد، ودوره في بناء ثقة المواطن بمؤسساته وعلى رأسها مؤسسات العدالة وإيجاد علاقة متوازنة بين مؤسسات العدالة ومؤسسات الإعلام والاتصال دون المساس بهيبة القضاء أو استقلال الإعلام والحياد في العمل الإعلامي.

٣ -وجود مؤسسات مجتمع مدني فاعلة التي تعتبر أحد أهم الآليات الوطنية في دعم سيادة القانون وفي الدفاع عن حقوق الإنسان ولدورها الكبير في نشر ثقافة الوعي القانوني، وتوفر الرغبة والإرادة لدى السلطة القضائية في مأسسة العلاقة مع هذه المؤسسات.

٤ -توفر الدعم من الجهات المانحة لتعزيز قطاع العدالة في الأردن كأحد الأولويات الأساسية.

رابعاً: التهديدات في البيئة الخارجية لقطاع العدالة

فيما يلي عرض لأهم التهديدات في البيئة الخارجية لقطاع العدالة، والتي يمكن أن تؤثر على تحقيق الأهداف المتوخاة:

١ –التغيير المستمر للإدارة العليا والحكومات، والذي يترتب عليه تغير في السياسات والتوجهات، والذي يؤدي أيضاً إلى إبطاء وتيرة التطوير.

٢ –ضعف التنسيق والتواصل بين قطاع العدالة من جهة وبين مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الإعلامية من جهة أخرى، وغياب الإطار المؤسسي لهذا التنسيق.

٣ –عدم وجود إعلام متخصص بشؤون القضاء والعدالة.

٤ –ضعف الوعي لدى الجمهور (كما أبرزت استطلاعات الرأي) وثقته بقطاع العدالة، نتيجة غياب المعلومات الموثقة والتواصل المناسب.

٥ –الظروف الإقليمية وما تسببت به من تدفق للاجئين، مما وضع عبئاً كبيراً على قطاع العدالة وأدى إلى تركيز الموارد على التعامل مع هذا العبء.

ويوضح الشكل رقم (٢) ملخصاً لنتائج التحليل الرباعي

	العوامل الإيجابية	العوامل السلبية
البيئة الداخلية	نقاط القوة	نقاط الضعف
	١. وجود نظام الوحدات الإدارية لدى المجلس القضائي والذي أنشأت بموجبه وحدة الإعلام لدى المجلس. بالإضافة لوجود وحدة للاتصال والإعلام في وزارة العدل. ٢. وجود الرغبة لدى قطاع العدالة بكافة أطرافه لتعزيز التواصل مع الجمهور، الإعلام ومؤسسات المجتمع المدني. ٣. نشر ثقافة الوعي القانوني لدى المواطنين والمسؤولين والإعلام كمحور أساسي من تقرير اللجنة الملكية لتطوير الجهاز القانوني وتعزيز سيادة القانون. ٤. وجود نية لدى الحكومة لتوفير الموارد البشرية والمالية الضرورية لدعم المجلس القضائي ومؤسسات العدالة بشكل عام. ٥. وجود مساقات تدريبية حول حرية الرأي والإعلام في برنامج تدريب القضاة لدى المعهد القضائي الأردني.	١. ضعف البنية المؤسسية لدى مؤسسات قطاع العدالة فيما يتعلق بالتواصل مع الجمهور والإعلام. ٢. عدم توفر خطاب إعلامي واضح ملتزم بالثوابت والمرجعيات القضائية أو بسياسة إعلامية واضحة ومعتمدة ومنشورة لمؤسسات العدالة. ٣. غياب برامج التدريب للكادر القضائي حول كيفية التعامل مع وسائل الإعلام. ٤. عدم وجود نشرات صحفية متخصصة في الشؤون القضائية تصدر رسمياً عن مؤسسات العدالة. ٥. عدم وجود خطة إعلامية بخطاب إعلامي واضح موجه للجمهور لتعريفها بدور السلطة القضائية في نشر العدل وتحقيق سيادة القانون على الجميع. ٦.
	الفرص	التهديدات

البيئة الخارجية	١. توفر الإرادة السياسية على أعلى المستويات بدعم قطاع العدالة وتعزيز مفوم سيادة القانون واستقلال القضاء. ٢. الاهتمام الكبير الذي يوليه جلالة الملك عبد الله الثاني بالإعلام والاتصال. ٣. وجود مؤسسات مجتمع مدني فاعلة التي تعتبر أحد أهم الآليات الوطنية في دعم سيادة القانون وفي الدفاع عن حقوق الانسان. ٤. توفر الدعم من الجهات المانحة لتعزيز قطاع العدالة في الأردن كأحد الأولويات الأساسية.	١. التغيير المستمر للإدارة العليا والحكومات، والذي يترتب عليه تغير في السياسات والتوجهات، والذي يؤدي أيضاً إلى إبطاء وتيرة التطوير. ٢. ضعف التنسيق والتواصل بين قطاع العدالة من جهة وبين مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الإعلامية من جهة أخرى. ٣. عدم وجود إعلام متخصص بشؤون القضاء والعدالة. ٤. ضعف الوعي لدى الجمهور وثقته بقطاع العدالة. ٥. الظروف الإقليمية وما تسببت به من تدفق للاجئين، مما أدى إلى زيادة الضغط على خدمات المحاكم، وبالتالي زاد من ضعف التركيز على التواصل بسبب قلة الموارد.

شكل رقم (٢) – ملخص نتائج التحليل الرباعي

رؤية ورسالة واهداف الخطة الاستراتيجية للاتصال والإعلام لقطاع العدالة

تم صياغة رؤية ورسالة الخطة الاستراتيجية للإعلام والاتصال والأهداف الاستراتيجية للفترة من ٢٠١٨-٢٠٢١ تنفيذا لتوصيات اللجنة الملكية لتطوير الجهاز القضائي وتعزيز سيادة القانون والتي نصت على وضع ضوابط للتغطية الاعلامية لاعمال القضاء بما يحول دون التاثير في مجريات العدالة او ضماناتها او المس بهيبة القضاء او استقلالة او كرامة القضاه ويكفل في الوقت نفسة حرية الاعلام وايضا من خلال النهج التشاركي عن طريق اللجنة المعتمدة والخبراء المختصين في التخطيط الاستراتيجي. وقد تم صياغة عدد من الرؤى والرسائل والأهداف ومناقشة كل منهم باستفاضة كما تمت الاستعانة بالتحليل الرباعي (SWOT Analysis)، الذي أظهر وجود ضعف لدى المجتمع الأردني في الثقافة القانونية والقضائية وقصور في الجانب المعرفي، وبأهمية مبادئ سيادة القانون والنزاهة والشفافية. بناءاً على ذلك كله، فقد ركزت رؤية ورسالة وأهداف قطاع العدالة على الآتي:

الرؤية

اعلام قضائي عدلي فعال

حيث أن الرؤى بشكل عام تهدف إلى توضيح الطموح الذي تسعى المؤسسات إلى تحقيقه. والتغيير المنشود الذي تسعى إلى إحداثه، لذلك، وبحيث تعمل كمرشد للعاملين في هذه المؤسسات، فقد سعت رؤية قطاع العدل فيما يتعلق بالاتصال والإعلام الى تأصيل عاملين رئيسيين في المجتمع الأردني:

الأول: تحسين ثقافة الجمهور في مجال مبادئ العدل وسيادة القانون، ونشر الثقافة القانونية والقضائية في المجتمع من خلال التوعية بإجراءات المحاكمات والتعريف باختصاصات المحاكم وأنواعها، وتقديم معلومات عن النظام القضائي وإنجازاته والحقوق والواجبات التي يحققها المواطن في حالة لجوئه للقضاء. وتأصيل مبادئ النزاهة والشفافية لدى المواطن وإدراج آليات شفافة في التعامل مع الرأي العام في أعمال مؤسسات قطاع العدل وإجراءاتها وخدماتها.

الثاني: بناء علاقة متوازنة وتكاملية بين مؤسسات قطاع العدالة والمؤسسات الإعلامية والمجتمع المدني، من خلال تحديد الأدوار والمسؤوليات والإهتمام بعمليات التنسيق والتنظيم فيما بينها في إطار الفهم العميق لأهمية دور كل منهم قائمة على الثقة المتبادلة واحترام استقلالية كل منهما في إطار القانون.

وتسعى الرؤية أيضا الى تعميم الثقافة القانونية والقضائية لدى الإعلاميين من أجل الارتقاء بالطرح الإعلامي في إطار إعلام قضائي متخصص بعيداً عن الإثارة الإعلامية. وبالمقابل يلتزم الجهاز القضائي بتسهيل تدفق المعلومات وتنوير الرأي العام من خلال الوسائل الإعلامية المتاحة.

الرسالة

بناء شراكة حقيقية ومتوازنة وفاعلة بين قطاع العدالة والإعلام ومؤسسات المجتمع المدني قائمة على احترام استقلالية جميع الشركاء من خلال مأسسة العلاقة فيما بينها من أجل نشر ثقافة الوعي بالقانون في المجتمع الأردني بخطاب إعلامي واضح منهجه ترسيخ قيم الديمقراطية ومبادئ احترام الدستور والقوانين وأحكام القضاء واستقلاله، وقيم سيادة القانون والمواطنة وحقوق الإنسان وحرياته الأساسية وكرامته الإنسانية.

وحيث أن الرسالة تتضمن وصفاً للكيفية التي تسعى من خلاله الجهات المعنية إلى تحقيق رؤيتها وما يميزها، مع الأخذ بعين الاعتبار الدور الذي تقوم به الجهات المعنية والتشريعات التي تعمل بموجبها، فقد ركزت الرسالة الإعلامية لمؤسسات قطاع العدل على أربعة محاور رئيسية شملت الفئة المستهدفة والتدخلات الواجب العمل عليها للوصول الى الرؤية المشتركة لمؤسسات قطاع العدل وهي على النحو التالي:

١. العمل على بناء شراكة حقيقية بين مؤسسات قطاع العدل والمؤسسات الإعلامية والإعلاميين ومؤسسات المجتمع المدني.
٢. بناء الشراكة يتم من خلال مأسسة العمل فيما بينهم لكي تكون هذه الشراكة دائمة ومستمرة وقائمة على الفهم المشترك لأدوار ومسؤوليات كل من أطراف المعادلة، كل حسب اختصاصه مع احترام استقلالية كل منهم.
٣. الهدف المشترك لجميع الأطراف يتركز في العمل على تعزيز ثقة المجتمع بالسلطة القضائية واحترام سيادة القانون ونشر الثقافة القانونية والقضائية ومبادئ احترام الدستور والقوانين وأحكام القضاء واستقلاله واحترام حقوق الانسان وحرياته وكرامته الانسانية.
٤. التركيز على آلية للوصول الى الأهداف المشتركة من خلال توحيد الخطاب الإعلامي المستند على الركائز الثلاث التي تم ذكرها في الإطار المرجعي والذي يشكل التزاما وطنياً لا يجوز تجاوزه أو الإنحراف عنه.

القيم الجوهرية

تصف القيم الجوهرية المبادئ الأساسية والمعتقدات التي يعتنقها العامليون في قطاع العدالة في تواصلهم مع وسائل الإعلام ومع أصحاب العلاقة بالآخرين وتميزهم عن غيرهم، وما يؤمنون بأنه الطريقة الصحيحة للقيام بالأمور والتعامل مع مختلف الأطراف. وتشكل هذه القيم بمجملها ثقافة القطاع والقواعد الأساسية التي تحكم عمل الموظفين وعلاقاتهم ببعضهم البعض وكذلك مع الشركاء والمستفيدين. وعليه، فقد تم تحديد أهم القيم المتعلقة بالتواصل ع وسائل الإعلام والشركاء وأصحاب العلاقة على النحو التالي:

١ – مراعاة خصوصية الجهاز القضائي واستقلاليته

٢ –الانفتاح المنضبط

٣ –الشفافية والنزاهة

٤ –الحيادية

الأهداف الاستراتيجية

بناء على دراسة وتحليل واقع الاتصال والعلاقة مع الإعلام وأصحاب العلاقة في قطاع العدالة من خلال التحليل الرباعي (SWOT Analysis)، فقد تم تحديد أربعة أهداف استراتيجية لقطاع العدالة للسنوات الثلاث القادمة (2018–2020)، بحيث يسهم تحقيق هذه الأهداف في الوصول إلى تحقيق الرؤية والرسالة وفي تجسيد الرؤية الملكية وتقرير اللجنة الملكية لتطوير الجهاز القضائي وتعزيز سيادة القانون الصادر في شباط ٢٠١٧، بحيث يتم تحقيق هذه الأهداف من خلال ١٦ مشروعاً مرتبطة ب ٢٩ مؤشر أداء.

وهذه الأهداف والمشاريع هي:

الهدف الاستراتيجي الأول: تطوير البنية المؤسسية لمؤسسات قطاع العدالة في مجال الاتصال و الإعلام

تفتقر مؤسسات قطاع العدالة الى جسم إعلامي ثابت واضح المسؤوليات والأدوار، ليشكل جسر عبور بين مؤسسات القطاع القضائي والمؤسسات الاعلامية والإعلاميين لإيصال الرسالة القضائية للمجتمع بكافة فئاته ومستوياته التعليمية من خلال وسائل الاعلام المتاحة. لذلك فإنه ينبغي العمل على تطوير البنية المؤسسية لهذه المؤسسات في مجال الاتصال والإعلام، لدعم القطاع في إيصال المعلومات والرسائل بشكل منهجي ومؤسسي.

وقد تم تحديد خمسة مشاريع تحت هذا الهدف على النحو التالي:

١ –إعداد الهيكل التنظيمي وبطاقات الوصف الوظيفي لوحدة الإعلام في المجلس القضائي.

٢ –تطوير سياسات وإجراءات عمل وحدة الإعلام في المجلس القضائي.

٣ –تطوير سياسات وإجراءات عمل وحدة الإعلام في وزارة العدل.

٤ –تعيين و تدريب موظفي وحدة الإعلام في المجلس القضائي.

٥ –إعداد الخطة الاستراتيجية و خطط العمل لوحدة الإعلام.

الهدف الاستراتيجي الثاني: تطوير مبادئ وسياسات تسهم في تعزيز الثقة بالنظام القضائي

يسعى هذا الهدف إلى تطوير وثيقة مرجعية معتمدة ترسم السياسة الإعلامية لمؤسسات قطاع العدل كإطار مرجعي ملزم لجميع المؤسسات الإعلامية ومؤسسات قطاع العدل، وتحديد العلاقة فيما بينهم في إطار حرية الإعلام دون النيل من هيبة القضاء. ومستندة على دستور البلاد، وعلى الرؤية الملكية والقوانين السائدة وتوصيات اللجنة الملكية الصادرة في شباط ٢٠١٧ من أجل توحيد الخطاب الإعلامي في ظل دعم استقلال القضاء والقضاة واحترام حرية الإعلام وحق الحصول على المعلومات ونشرها.

وقد تم تحديد أربعة مشاريع تحت هذا الهدف على النحو التالي:

١ –

٢ –تطوير المواقع الإلكترونية ومنصات التواصل الاجتماعي لمؤسسات قطاع العدالة بما يسمح بنشر المعلومات والأخبار أولاً بأول، والتفاعل مع أصحاب العلاقة بشكل مستمر.

٣ –إعداد سياسة إعلامية واضحة ومحددة المعالم لقطاع العدالة للتواصل مع الإعلام وأصحاب العلاقة الآخرين.

٤ –تطوير ونشر مواد إعلامية توضح عمل قطاع العدالة وتسهم في تعزيز ثقة الجمهور بالقطاع.

الهدف الاستراتيجي الثالث: (بناء شراكة فاعلة بين قطاع العدل ووسائل الاعلام وفق افضل المعايير والممارسات

يسعى هذا الهدف إلى تطوير علاقة ممنهجة مع وسائل الإعلام والإعلاميين، ومؤسسات المجتمع المدني باعتبارها الأكثر فعالية في الوصول إلى الجمهور بمختلف فئاته، من خلال توقيع مذكرات تفاهم وخطط عمل مشتركة وإعداد منهجيات تواصل وتشاور، والعمل على تطوير إعلام متخصص في تغطية شؤون القضاء والمحاكم.

وقد تم تحديد ثلاثة مشاريع تحت هذا الهدف على النحو التالي:

١ –إعداد منهجية للتنسيق والتشاور مع قطاع الإعلام ومؤسسات المجتمع المدني.

٢ –إعداد دليل إرشادي موجه للعاملين في قطاع العدل يعنى بقواعد الاتصال والإعلام في المحاكم، ويحدد آليات التعامل مع وسائل الإعلام.

٣ –عقد مؤتمر تشاوري لتطوير وتعزيز سيادة القانون والجهاز القضائي مع كافة الجهات المعنية.

الهدف الاستراتيجي الرابع: زيادة الوعي والثقافة الاعلامية القضائية لدى المعنيين بقطاع العدالة

يسعى هذا الهدف الى رفع كفاءة الكادر الإعلامي والجهات المختصة في مؤسسات قطاع العدل، التي تتولى نشر الثقافة القانونية والقضائية للجمهور بمختلف مستوياته التعليمية وتهيئة الكادر معرفياً ومهارياً لإنشاء صحافة قضائية متخصصة.

وقد تم تحديد أربعة مشاريع تحت هذا الهدف على النحو التالي:

١ –تطوير البرنامج التدريبي للمعهد القضائي بحيث يركز أكثر على تدريب القضاة على التعامل مع وسائل الإعلام.

٢ –إعداد برنامج تدريبي في المعهد القضائي للإعلاميين ومؤسسات المجتمع المدني حول كيفية التعامل مع قطاع العدالة.

٣ –

ويوضح الشكل رقم (٣) الخارطة الاستراتيجية للاتصال والإعلام لقطاع العدالة للسنوات من ٢٠١٨ إلى ٢٠٢٠ بشكل عام، متضمنة الرؤية، الرسالة والقيم الجوهرية

شكل رقم (٣) – الخارطة الاستراتيجية

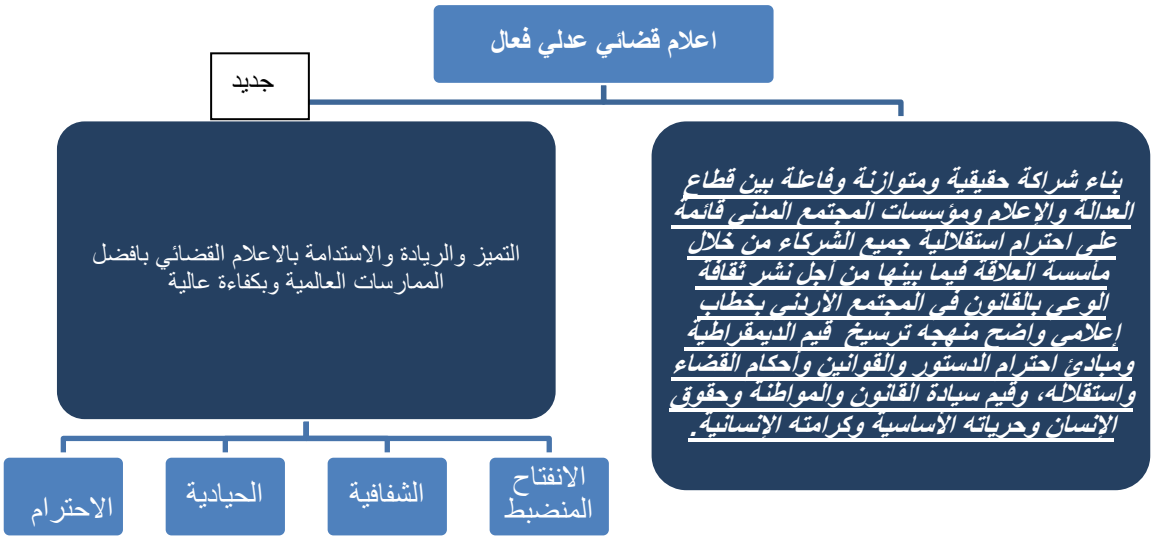

كما تبين الجداول من (١) إلى (٤) وصفاً مختصراً للأهداف الاستراتيجية والمشاريع اللازمة لكل منها

١- الهدف الاستراتيجي: تطوير البنية المؤسسية لمؤسسات قطاع العدالة في مجال الاتصال والإعلام		
الرقم	**المشروع**	**مؤشرات قياس الأداء**
1-1	إعداد الهيكل التنظيمي وبطاقات الوصف الوظيفي لوحدة الإعلام في المجلس القضائي	١ - الهيكل التنظيمي وبطاقات الوصف الوظيفي معدة وفقا" للتشريعات المعتمدة ٢ - اعتماد الهيكل التنظيمي وبطاقات الوصف الوظيفي من قبل المجلس القضائي
١-٢	تطوير سياسات واجراءات عمل وحدة الإعلام في المجلس القضائي	١ - إصدار واعتماد دليل إجراءات عمل وحدة الإعلام في المجلس القضائي من قبل المجلس
١-٣	تطوير سياسات وإجراءات عمل وحدة الإعلام في وزارة العدل	١ - إصدار واعتماد دليل إجراءات عمل وحدة الاتصال والإعلام في الوزارة من قبل الوزير
١-٤	تعيين وتدريب موظفي وحدة الإعلام في المجلس القضائي	١ - عقود تعيين موظفي وحدة الإعلام في المجلس القضائي ٢ - خطة تدريب موظفي وحدة الإعلام في المجلس القضائي ٣ - سجلات تدريب موظفي وحدة الإعلام وفقا" للخطة المعدة
١-٥	إعداد الخطة الاستراتيجية وخطط العمل لوحدة الإعلام في المجلس القضائي	١ - الخطة الاستراتيجية وخطط العمل التفصيلية لوحدة الإعلام معتمدة من المجلس القضائي

جدول رقم (١) – المشاريع ومؤشرات الأداء للهدف الاستراتيجي الأول

٢- الهدف الاستراتيجي: تطوير مبادئ وسياسات توجيهية تسهم في تعزيز ثقة الجمهور بمؤسسات السلطة القضائية		
الرقم	**المشروع**	**مؤشرات قياس الأداء**
٢-١	تطوير المواقع الإلكترونية ومنصات التواصل الاجتماعي لوزارة العدل بما يسمح بنشر المعلومات والأخبار أولاً بأول، والتفاعل مع أصحاب العلاقة بشكل مستمر	١ - مواقع إلكترونية محدثة وتفاعلية لوزارة العدل ٢ - صفحات تفاعلية لوزارة العدل على مواقع التواصل الإجتماعي ٣ - عدد النشرات على المواقع الإلكترونية ٤ - عدد النشرات على منصات التواصل الإجتماعي
٢-٢	تطوير المواقع الإلكترونية ومنصات التواصل الاجتماعي للمجلس القضائي بما يسمح بنشر المعلومات والأخبار أولاً بأول، والتفاعل مع أصحاب العلاقة بشكل مستمر	١. مواقع إلكترونية محدثة وتفاعلية للمجلس القضائي ٢. صفحات تفاعلية للمجلس القضائي على مواقع التواصل الإجتماعي ٣. عدد النشرات على المواقع الإلكترونية ٤. عدد النشرات على منصات التواصل الإجتماعي
٢-٣	إعداد سياسة إعلامية واضحة ومحددة المعالم لوزارة العدل للتواصل مع الإعلام وأصحاب العلاقة الآخرين	وثيقة سياسة إعلامية لوزارة العدل معتمدة من المؤسسات المعنية (المجلس القضائي، وزارة العدل، المعهد القضائي)
٢-٤	إعداد سياسة إعلامية واضحة ومحددة المعالم للمجلس القضائي للتواصل مع الإعلام وأصحاب العلاقة الآخرين	وثيقة سياسة إعلامية للمجلس القضائي معتمدة من المؤسسات المعنية (المجلس القضائي، وزارة العدل، المعهد القضائي)
٢-(٥،٦)	تطوير ونشر مواد إعلامية توضح عمل قطاع العدالة وتسهم في تعزيز ثقة الجمهور بالقطاع (مشروعين ، لوزارة العدل / المجلس القضائي)	عدد النشرات والمواد الإعلامية المنشورة حول مباديء عمل قطاع العدالة

جدول رقم (٢) – المشاريع ومؤشرات الأداء للهدف الاستراتيجي الثاني

٣- الهدف الاستراتيجي: مأسسة علاقة قطاع العدالة مع وسائل الإعلام ومؤسسات المجتمع المدني		
الرقم	**المشروع**	**مؤشرات قياس الأداء**
٣-٣	عقد مؤتمر تشاوري لتطوير وتعزيز سيادة القانون والجهاز القضائي	١ -أجندة عمل المؤتمر ٢ -تقرير حول مواضيع المؤتمر والتوصيات الصادرة عنه

جدول رقم (٣) – المشاريع ومؤشرات الأداء للهدف الاستراتيجي الثالث

٤- الهدف الاستراتيجي: بناء قدرات العاملين في قطاع العدالة		
الرقم	**المشروع**	**مؤشرات قياس الأداء**
٤-١	تطوير البرنامج التدريبي للمعهد القضائي بحيث يركز أكثر على تدريب القضاة على التعامل مع وسائل الإعلام	١ - الإطار العام (Outline) للبرنامج التدريبي لتعامل القضاة مع وسائل الإعلام ٢ - المادة التدريبية معتمدة حسب الأصول ٣ - عدد برامج التدريب المنعقدة
٤-٢	إعداد برنامج تدريبي في المعهد القضائي للإعلاميين ومؤسسات المجتمع المدني حول كيفية التعامل مع قطاع العدالة	١ - الإطار العام (Outline) للبرنامج التدريبي لتعامل الإعلاميين ومؤسسات المجتمع المدني مع مؤسسات قطاع العدالة ٢ - المادة التدريبية معتمدة حسب الأصول ٣ - عدد برامج التدريب المنعقدة

جدول رقم (٤) – المشاريع ومؤشرات الأداء للهدف الاستراتيجي الرابع

نموذج الخطة التنفيذية

الهدف الاستراتيجي ١ - تطوير البنية المؤسسية لمؤسسات قطاع العدالة في مجال الاتصال والإعلام
المشروع ١-١ إعداد الهيكل التنظيمي وبطاقات الوصف الوظيفي لوحدة الإعلام في المجلس القضائي
من هي الجهة المسؤولة؟ وحدة الإعلام في المجلس القضائي
مؤشرات الأداء الرئيسية ٣ - الهيكل التنظيمي وبطاقات الوصف الوظيفي معدة وفقا" للتشريعات المعتمدة ٤ - اعتماد الهيكل التنظيمي وبطاقات الوصف الوظيفي من قبل المجلس القضائي

النشاط	٢٠١٩/الربع				٢٠٢٠/الربع				٢٠٢١/الربع			
	١	٢	٣	٤	١	٢	٣	٤	١	٢	٣	٤
١ - اعداد تحليل داخلي مؤسسي												
٢ - مراجعة نتائج التحليل												
٣ - اعداد الاطار العام للهيكل التنظيمي												
٤ - تصميم الهيكل التنظيمي النهائي												
٥ - اجراء التحليل الوظيفي												
٦ - اعداد بطاقات الوصف الوظيفي												
٧ - اعتماد الهيكل التنظيمي وبطاقات الوصف الوظيفي												

الهدف الاستراتيجي ١ - تطوير البنية المؤسسية لمؤسسات قطاع العدالة في مجال الاتصال والإعلام
المشروع ١-٢ تطوير سياسات واجراءات عمل وحدة الإعلام في المجلس القضائي
من هي الجهة المسؤولة؟ وحدة الإعلام في المجلس القضائي
مؤشرات الأداء الرئيسية ١ - إصدار واعتماد دليل إجراءات عمل وحدة الإعلام في المجلس القضائي من قبل المجلس

النشاط	٢٠١٩/الربع				٢٠٢٠/الربع				٢٠٢١/الربع			
	١	٢	٣	٤	١	٢	٣	٤	١	٢	٣	٤
• اعداد نموذج سياسات واجراءات العمل المعيارية												
• تحديد اجراءات العمل المعيارية												
• اعداد اجراءات العمل المعيارية												
• مراجعة واعتماد اجراءات العمل المعيارية												
• اعداد دليل الاجراءات												
• اعتماد دليل الاجراءات												

الهدف الاستراتيجي ٢ - تطوير البنية المؤسسية لمؤسسات قطاع العدالة في مجال الاتصال والإعلام
المشروع ١-٣ تطوير سياسات واجراءات عمل وحدة الإعلام في وزارة العدل
من هي الجهة المسؤولة؟ وحدة الإعلام في وزارة العدل
مؤشرات الأداء الرئيسية ٢ - إصدار واعتماد دليل إجراءات عمل وحدة الإعلام في وزارة العدل من قبل الوزير

النشاط	٢٠١٩/الربع				٢٠٢٠/الربع				٢٠٢١/الربع			
	١	٢	٣	٤	١	٢	٣	٤	١	٢	٣	٤
• اعداد نموذج سياسات واجراءات العمل المعيارية												
• تحديد اجراءات العمل المعيارية												
• اعداد اجراءات العمل المعيارية												
• مراجعة واعتماد اجراءات العمل المعيارية												
• اعداد دليل الاجراءات												
• اعتماد دليل الاجراءات												

الهدف الاستراتيجي ١ - تطوير البنية المؤسسية لمؤسسات قطاع العدالة في مجال الاتصال والإعلام
المشروع ١-٤ تعيين وتدريب موظفي وحدة الإعلام في المجلس القضائي
من هي الجهة المسؤولة؟ المجلس القضائي
مؤشرات الأداء الرئيسية ٤ - عقود تعيين موظفي وحدة الإعلام في المجلس القضائي ٥ - خطة تدريب موظفي وحدة الإعلام في المجلس القضائي ٦ - سجلات تدريب موظفي وحدة الإعلام وفقا" للخطة المعدة

النشاط	٢٠١٩/الربع				٢٠٢٠/الربع				٢٠٢١/الربع			
	١	٢	٣	٤	١	٢	٣	٤	١	٢	٣	٤
• نشر اعلان استقطاب موظفين												
• مراجعة طلبات المتقدمين وفقا للاوصاف الوظيفية												
• اختيار الموظفين واعداد عقود التعيين												
• تقييم احتياجات التدريب												
• اعداد خطة التدريب												
• تنفيذ خطة التدريب												

الهدف الاستراتيجي ١ - تطوير البنية المؤسسية لمؤسسات قطاع العدالة في مجال الاتصال والإعلام
المشروع ١-٥ إعداد الخطة الاستراتيجية وخطط العمل لوحدة الإعلام في المجلس القضائي
من هي الجهة المسؤولة؟ وحدة الإعلام في المجلس القضائي
مؤشرات الأداء الرئيسية ***١ -*** االخطة الاستراتيجية وخطط العمل التفصيلية لوحدة الإعلام معتمدة من المجلس القضائي

النشاط	**٢٠١٩/الربع**				**٢٠٢٠/الربع**				**٢٠٢١/الربع**			
	١	٢	٣	٤	١	٢	٣	٤	١	٢	٣	٤
• اعداد الخطة الاستراتيجية												
• تشكيل فريق عمل اعداد الخطة												
• اعداد التحليل الرباعي												
• اعداد الخطة الاستراتيجية												
• اعداد الخطط التنفيذية متضمنة الموازنات التفصيلية بالتعاون مع الدائرة المالية												
• اعتماد الخطة الاستراتيجية												

الهدف الاستراتيجي ٢- تطوير مبادئ وسياسات توجيهية تسهم في تعزيز ثقة الجمهور بمؤسسات السلطة القضائية
المشروع ٢-١ تطوير المواقع الإلكترونية ومنصات التواصل الاجتماعي لوزارة العدل بما يسمح بنشر المعلومات والأخبار أولاً بأول، والتفاعل مع أصحاب العلاقة بشكل مستمر
من هي الجهة المسؤولة؟ وحدة الإعلام في وزارة العدل
مؤشرات الأداء الرئيسية ١ - مواقع إلكترونية محدثة وتفاعلية لوزارة العدل ٢ - صفحات تفاعلية لوزارة العدل على مواقع التواصل الإجتماعي ٣ - عدد النشرات على المواقع الإلكترونية ٤ - عدد النشرات على منصات التواصل الإجتماعي

النشاط	٢٠١٩/الربع				٢٠٢٠/الربع				٢٠٢١/الربع			
	١	٢	٣	٤	١	٢	٣	٤	١	٢	٣	٤
• اعداد وثائق عطاء تطوير المواقع الالكترونية												
• اختيار جهة التنفيذ واعداد خطة العمل												
• اعداد التصميم الاولى												
• الموافقة على التصميم الاولي												
• تطوير المواقع الالكترونية												
• اطلاق المواقع الالكترونية												

الهدف الاستراتيجي ٢- تطوير مبادئ وسياسات توجيهية تسهم في تعزيز ثقة الجمهور بمؤسسات السلطة القضائية
المشروع ٢-٢ تطوير المواقع الإلكترونية ومنصات التواصل الاجتماعي للمجلس القضائي بما يسمح بنشر المعلومات والأخبار أولاً بأول، والتفاعل مع أصحاب العلاقة بشكل مستمر
من هي الجهة المسؤولة؟ وحدة الاعلام في المجلس القضائي
مؤشرات الأداء الرئيسية ١ - مواقع إلكترونية محدثة وتفاعلية للمجلس القضائي ٢ - صفحات تفاعلية للمجلس القضائي على مواقع التواصل الإجتماعي ٣ - عدد النشرات على المواقع الإلكترونية ٤ - عدد النشرات على منصات التواصل الإجتماعي

النشاط	٢٠١٩/الربع				٢٠٢٠/الربع				٢٠٢١/الربع			
	١	٢	٣	٤	١	٢	٣	٤	١	٢	٣	٤
• اعداد وثائق عطاء تطوير المواقع الالكترونية												
• اختيار جهة التنفيذ واعداد خطة العمل												
• اعداد التصميم الاولى												
• الموافقة على التصميم الاولي												
• تطوير المواقع الالكترونية												
• اطلاق المواقع الالكترونية												

الهدف الاستراتيجي ٢- تطوير مبادئ وسياسات توجيهية تسهم في تعزيز ثقة الجمهور بمؤسسات السلطة القضائية
المشروع ٢-٣ إعداد سياسة إعلامية واضحة ومحددة المعالم لوزارة العدل للتواصل مع الإعلام وأصحاب العلاقة الآخرين
من هي الجهة المسؤولة؟ وحدة الاتصال والاعلام في وزارة العدل
مؤشرات الأداء الرئيسية ***١ -*** ووثيقة سياسة إعلامية لوزارة العدل معتمدة من المؤسسات المعنية (المجلس القضائي، وزارة العدل، المعهد القضائي)

النشاط	٢٠١٩/الربع				٢٠٢٠/الربع				٢٠٢١/الربع			
	١	٢	٣	٤	١	٢	٣	٤	١	٢	٣	٤
• تشكيل لجنة مشتركة لاعداد السياسة الاعلامية لوزارة العدل												
• اعداد مسودة السياسة الاعلامية												
• عرض السياسة للتشاور												
• تعديل السياسة بناءا على نتائج التشاور												
• اطلاق السياسة رسميا												

الهدف الاستراتيجي ٢- تطوير مبادئ وسياسات توجيهية تسهم في تعزيز ثقة الجمهور بمؤسسات السلطة القضائية
المشروع ٢-٤ إعداد سياسة إعلامية واضحة ومحددة المعالم للمجلس القضائي للتواصل مع الإعلام وأصحاب العلاقة الآخرين
من هي الجهة المسؤولة؟ وحدة الاتصال والاعلام في المجلس القضائي
مؤشرات الأداء الرئيسية ***١ -*** ووثيقة سياسة إعلامية للمجلس القضائي معتمدة من المؤسسات المعنية (المجلس القضائي، وزارة العدل، المعهد القضائي)

النشاط	٢٠١٩/الربع				٢٠٢٠/الربع				٢٠٢١/الربع			
	١	٢	٣	٤	١	٢	٣	٤	١	٢	٣	٤
• تشكيل لجنة مشتركة لاعداد السياسة الاعلامية لوزارة العدل												
• اعداد مسودة السياسة الاعلامية												
• عرض السياسة للتشاور												
• تعديل السياسة بناءا على نتائج التشاور												
• اطلاق السياسة رسميا												

الهدف الاستراتيجي ٢- تطوير مبادئ وسياسات توجيهية تسهم في تعزيز ثقة الجمهور بمؤسسات السلطة القضائية
المشروع ٢-٥ تطوير ونشر مواد إعلامية توضح عمل قطاع العدالة وتسهم في تعزيز ثقة الجمهور بالقطاع
من هي الجهة المسؤولة؟ وحدة الإعلام – وزارة العدل
مؤشرات الأداء الرئيسية ***١ -*** ععدد النشرات والمواد الإعلامية المنشورة حول مباديء عمل قطاع العدالة

النشاط	**٢٠١٩/الربع**				**٢٠٢٠/الربع**				**٢٠٢١/الربع**			
	١	٢	٣	٤	١	٢	٣	٤	١	٢	٣	٤
• اعداد مسودة أولى من المواد الاعلانية												
• صياغة المواد التعريفية												
• تعميم المواد الاعلامية												
• انتاج فيديو قصير												
• وضع خطة تواصل لنشر المواد												

الهدف الاستراتيجي ٢- تطوير مبادئ وسياسات توجيهية تسهم في تعزيز ثقة الجمهور بمؤسسات السلطة القضائية
المشروع ٢-٦ تطوير ونشر مواد إعلامية توضح عمل قطاع العدالة وتسهم في تعزيز ثقة الجمهور بالقطاع
من هي الجهة المسؤولة؟ وحدة الإعلام – المجلس القضائي
مؤشرات الأداء الرئيسية ***١ -*** عدد النشرات والمواد الإعلامية المنشورة حول مباديء عمل قطاع العدالة

النشاط	٢٠١٩/الربع				٢٠٢٠/الربع				٢٠٢١/الربع			
	١	٢	٣	٤	١	٢	٣	٤	١	٢	٣	٤
• اعداد مسودة أولى من المواد الاعلانية												
• صياغة المواد التعريفية												
• تعميم المواد الاعلامية												
• انتاج فيديو قصير												
• وضع خطة تواصل لنشر المواد												

الهدف الاستراتيجي ٣- مأسسة علاقة قطاع العدالة مع وسائل الإعلام ومؤسسات المجتمع المدني
المشروع ٣-١ عقد مؤتمر تشاوري لتطوير وتعزيز سيادة القانون والجهاز القضائي
من هي الجهة المسؤولة؟ وحدة الاعلام – وزارة العدل وحدة الاعلام – المجلس القضائي
مؤشرات الأداء الرئيسية ١ - أجندة عمل المؤتمر **٢ -** تتقرير حول مواضيع المؤتمر والتوصيات الصادرة عنه

النشاط	٢٠١٩/الربع				٢٠٢٠/الربع				٢٠٢١/الربع			
	١	٢	٣	٤	١	٢	٣	٤	١	٢	٣	٤
• تحديد وتصنيف اصحاب العلاقة وتحضير قائمة المدعويين الى المؤتمر وارسال الدعوات الى كافة الجهات والافراد												
• تحضير وطباعة المواد اللازمة والخاصة بالمتحديثين الرئيسيين وتحديد الميسريين للجلسات وتحضير المواد المساندة												
• الانتهاء من اعداد الفيلم القصير												
• عقد المؤتمر												
• وضع وتنفيذ خطة تواصل تتضمن ما يلي: - نشر مخرجات المؤتمر - تحضير الاخبار الصحفية باللغتين العربية والانجليزية - تحضير اللقاءات الصحفية-التلفزيونية-الاذاعية - متابعة نشر الاخبار على كافة المواقع												
• متابعة التوصيات التي تم الاتفاق عليها من قبل الجهات وعقد الاجتماعات الدورية												

الهدف الاستراتيجي ٤- بناء قدرات العاملين في قطاع العدالة
المشروع ٤-١ تطوير البرنامج التدريبي للمعهد القضائي بحيث يركز أكثر على تدريب القضاة على التعامل مع وسائل الإعلام
من هي الجهة المسؤولة؟ المعهد القضائي الأردني
مؤشرات الأداء الرئيسية ١ - الإطار العام (Outline) للبرنامج التدريبي لتعامل القضاة مع وسائل الإعلام ٢ - المادة التدريبية معتمدة حسب الأصول **٣** - عدد برامج التدريب المنعقدة

النشاط	٢٠١٩/الربع				٢٠٢٠/الربع				٢٠٢١/الربع			
	١	٢	٣	٤	١	٢	٣	٤	١	٢	٣	٤
• اعداد تقييم لاحتياجات القضاه فيما يتعلق بالتعامل مع وسائل الاعلام												
• تحديد الاطار العام للبرنامج التدريبي												
• الحصول على موافقة المجلس القضائي وادارة المعهد												
• اعداد المادة التدريبية												
• البدء باعطاء التدريب												
• تقييم نتائج التدريب والقيام بتعديل البرنامج اذا لزم												

الهدف الاستراتيجي ٤- بناء قدرات العاملين في قطاع العدالة
المشروع ٤-٢ إعداد برنامج تدريبي في المعهد القضائي للإعلاميين ومؤسسات المجتمع المدني حول كيفية التعامل مع قطاع العدالة
من هي الجهة المسؤولة؟ المعهد القضائي الأردني
مؤشرات الأداء الرئيسية ٤ - الإطار العام (Outline) للبرنامج التدريبي لتعامل الإعلاميين ومؤسسات المجتمع المدني مع مؤسسات قطاع العدالة ٥ - المادة التدريبية معتمدة حسب الأصول ٦ - عدد برامج التدريب المنعقدة

النشاط	٢٠١٩/الربع				٢٠٢٠/الربع				٢٠٢١/الربع			
	١	٢	٣	٤	١	٢	٣	٤	١	٢	٣	٤
• اعداد تقييم لاحتياجات الاعلاميين ومؤسسات المجتمع المدني فيما يتعلق بالتعامل مع وسائل الاعلام												
• تحديد الاطار العام للبرنامج التدريبي												
• الحصول على موافقة المجلس القضائي وادارة المعهد												
• اعداد المادة التدريبية												
• البدء باعطاء التدريب												
• تقييم نتائج التدريب والقيام بتعديل البرنامج اذا لزم												